جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد والمالية العامة

الأداء الأمني وتأثيره علي المؤشرات الاقتصادية الكلية

" دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر "

تحت إشراف

أ.د / رضا عبد السلام إبراهيم

استاذ رئيس قسم الإقتصاد والمالية العامة

ووكيل كلية الحقوق

ومحافظ الشرقية الأسبق

إعداد الباحث

أحمد محمد محمد عبد المعطى شهاب

مقدمة

وما زال الأمن في صدارة اهتمامات المجتمعات الإنسانية؛ وذلك لاعتباره العامل الأساسي والجوهري الذي يحافظ على الوجود الإنساني، ويمنح حياة أمنة في كل العصور والأزمنة، بما يتفق مع الفطرة الإنسانية التي جبل عليها الأفراد، مثل غريزة البقاء وغريزة الدفاع.

فالمجتمعات الإنسانية قد عرفت منذ القِدم الصراعات والنزاعات ، فإن العالم يواجهة منذ نهاية القرن العشرين تهديدات وتحدّيات جديدة، من أهمها: البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل، التلوث البيئي، العنف، الإرهاب، الجريمة المنظمة، والنزاعات المسلحة الداخلية، وما ترتب عليها من تهديد استقرار الدول، وانتشار الخوف لدى الجميع.

ولذا الأمن هو التحرر من الخوف ؛ لذلك جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [1] ليقر جملة من المبادئ، لعلّ أبرزها تأكيد الحاجة إلى الأمن الذي يبقى من الأولويات الضامنة لممارسة الحريات، والتمتع بالحقوق وتحقيق التنمية. ومع تفاقم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والأمنية والسياسية، وعجز الدولة منفردة على مواجهة التهديدات القائمة وانعكاس ذلك على الأمن العالمي؛ برز الاهتمام بالأمن الإنساني .

ولقد أفرز المختصون بمجالات البحث الأمني منذ الثمانينيات، رؤى جديدة في شأن دراسة النظريات الأمنية؛ لتفسر شيئاً من هذا الواقع، وهي:

- أن الدولة مهما كان وضعها، معرّضه لمواجهة صعوبات لضمان الأمن لديها، لاعتبارات داخلية وخارجية.
- أن التهديدات المسجّلة، متنوعة بحسب المناطق وخصائصها.

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م. انظر في ذلك: الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة: www.un.org/index.html.

تقع ماليزيا (Malaysia) على الطرف الجنوبي الشرقي من قارة آسيا، وتتكون من: ماليزيا الغربية في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة الملايو، وماليزيا الشرقية وتضم ولايتي صباح وسرواك في شمال غرب جزيرة بورنيو. وتبلغ المسافة بين الماليزيتين ٤٠٠ ميل من مياه بحر الصين الجنوبي. ويحدها تايلاند في شمال ماليزيا الغربية، وسلطنة بروناي في شمال ماليزيا الشرقية، وإندونيسيا في جنوبها. ولوقوع ماليزيا في ملتقى الطرق البحرية في جنوب شرق آسيا؛ أدى ذلك إلى تنوع سكانها. والسيطرة السياسية للماليين الريفيين، أما الصينيون سكان الحضر، فنشاطهم كبير في الحياة الاقتصادية الماليزية، ويوجد توتر بين المجموعتين.

ويعد نظام الحكم في ماليزيا، ديمقراطي برلماني اتحادي، وفيها ملك دستوري يسمى الحاكم الأعلى، ينتخبه حكام الولايات الوراثيون من بين أنفسهم لمدة خمس سنوات. والسلطة التشريعية من مجلسين، هما: مجلس الشيوخ من ٦٨ عضواً، يعين الحاكم الأعلى بعضهم؛ ليمثلوا الأقليات، والباقون تنتخبهم المجالس التشريعية للولايات. أما مجلس النواب، فيتكون من ١٩٢ عضواً، ينتخبون لمدة خمس سنوات.

والعاصمة: كوالالمبور Kuala Lamour، والمدن الرئيسية جورج تاون وإيبوه وكانتان. واللغة الرسمية هي المالاوي، وتعتبر الإنجليزية هي اللغة الثانية، ويوجد بماليزيا بعض اللهجات الصينية ولغات هندية. ويعتب الإسلام هو الدين الرسمي ويأتي من بعده البوذية ثم الهندوسية. وأما عن معرفة القراءة والكتابة، فتبلغ نسبة ٨٩٪. وتنقسم إدارياً إلى ١٣ ولاية، وثلاث أقاليم فيدرالية. والعملة هي الرينجيت.

وفي يونيو ١٩٩٧م، أُنشئ تجمع الدول الإسلامية النامية باسم: الدول النامية الثمانية Developing-Eight، ضم: ماليزيا، مصر، بنجلاديش، إندونيسيا، إيران، نيجيريا، باكستان، وتركيا [١].

---

[١] محمد عتريس، معجم بلدان العالم، وفق آخر التطورات السياسية مع خرائط وأحدث البيانات الإحصائية، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠١٣م، ص ٧٠٨.

ثانيًا: موضوع البحث:

يتناول موضوع هذا البحث الأداء الأمني ومدى ارتباطه بمعدل النمو الإقتصـــادي ، ومعدل الفصل في المنازعات ، وتخصيص الموارد النـــادرة ، وأيضـــا علاقتـــه والتهـــرب الضريبي والأسعار ، وأخيرا علاقته وسوق العقارات والادخار والبطالة ، وذلك في كل من : مصر وماليزيا .

ثالثًا: أهمية البحث:

الهدف الرئيسي فى الاستراتيجيات الأمنية الشاملة تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية ، وتطوير مؤشرات التعليم والتطور التّقني. وانطلاقاً من هذه النقائص، تسلّل داخل المجتمعات المفاهيم الإجرامية والإرهابية، بشكل يؤثّر في التنمية، والسلوكيات، ويضـــعف مـــن القـــيم والنوازع الأخلاقية.

رابعًا: أهداف البحث:

وتنحصر أهداف الدراسة فيما يلي:

١. التعرف على الدور الإيجابي للتحليل الاقتصادي الأمني وأثره على التنمية الاقتصادية في كل من مصر وماليزيا.
٢. تناول دور الجهاز الأمني في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومنه التعرف علـــى عامـــل الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد كأساس للتنمية الاقتصـــادية ودعـــم الاقتصـــاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية.
٣. تحديد دور الجهاز الأمني في البلاد بتحقيق الخطط التنموية، والتعرف علـــى علاقـــة الأمن بمعدل النمو الاقتصادي.

خامسًا: إشكالية البحث:

يمكن أن نحدد الإشكاليات التي تثيرها هذه الدراسة في مجموعة من التساؤلات التي يمكن أن نورد بعضها فيما يلي:

١. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين المؤسسات الأمنية في مصر وبينها في ماليزيا والعلاقة بين معدل النمو الاقتصادي في كلا البلدين؟

٢. ما هي الأسباب الجوهرية التي بُنيت عليها النهضة الاقتصادية الماليزية؟ وكيف تستفيد مصر من تجربة ماليزيا الأمنية والاقتصادية على نحو تحقق منه غايتها التنموية؟

سادسًا: منهج البحث:

اعتمد هذا البحثُ المنهجَ التحليليَّ الوصفيَّ لتحليل النصوص القانونية ذات العلاقة، مع الاعتماد على المنهج المُقارن والتطبيقي ومعرفة النصوص التشريعية المتعلقة بالموضوع في كل من التشريعين المصري والماليزي .

سابعًا: خطة البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى فصل واحد تم تقسيمه الى ٦ مباحث وخاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات، جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: تناول الأداء الأمني ومدى ارتباطه بالأداء الاقتصادي .

المبحث الأول: تناول الأمن ومعدل النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تناول كفاءة الأمن ومعدل الفصل في المنازعات .

المبحث الثالث: تناول الأمن وتخصيص الموارد النادرة .

المبحث الرابع: تناول الأمن والتهرب الضريبي والأسعار .

المبحث الخامس: تناول الأمن وسوق العقارات .

المبحث السادس: تناول الأمن والادخار والبطالة .

ثم أعقب هذا **الخاتمة** التي تناولت نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الأول

الأداء الأمني ومدى ارتباطه بالأداء الاقتصادي

تمهيد:

يرتبط الأداء الأمني بمؤشرات الاقتصاد ارتباطا لا يقبل التجزئة، فحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني تؤدي بلا شك إلى تراجع مستويات الأداء الاقتصادي وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار .

المبحث الأول

الأمن ومعدل النمو الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي، إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني ونصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة والتضخم...إلخ .

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، وعلى هذا تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

- المطلب الأول: الوضع في مصر
- المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا

المطلب الأول

الوضع في مصر

تواجه مصر في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي العديد من التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة والمتشابكة غير أن هذه التحديات ليس حكرا على مصر، فقد واجهتها ونجحت في التغلب عليها العديد من الدول من خلال الإدراك الواعي لحقيقتها واستخدام الأسلوب العلمي السليم في مجابهتها.

ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة للمجتمع المصري، فإنه بحاجة إلى زيادة الاستثمارات وتوفير فرص عمل كافية ولائقة وإعادة الاعتبار للمكون الاجتماعي لعملية التنمية، والحد من الفقر إلى توفير الحيز المالي اللازم لتطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وتوسيع نطاق شبكات الضمان الاجتماعي وتطوير البنية التحتية التشريعية والقانونية وتطوير وزيادة كفاءة النظام القضائي تعزيز مبدأي الشفافية والمسائلة السياسية والاقتصادية والإدارية.

وبالنظر إلى مؤشرات التنمية التي شهدتها مصر في الآونة الأخيرة، لم يخف التحسن الواضح الذي شهدته مؤشرات المالية العامة عقب البدء في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي ولمدة عقد تقريبا- بلغ المتوسط السنوي لـــ نسبة العجز في الموازنة ٢.٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩١/ ٩٢- ١٩٩٩/٠٠ - [١] ولا يخفى حقيقة أن العجز في الموازنة العامة للدولة ليس عجزا طارئا أو مؤقتا، لكنه عجز هيكلي يرجع بصورة رئيسة لهيكل كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة وأوجه القصور الرئيسة في الجوانب المؤسسية لإدارة المالية العامة. ومع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة بدأ عجز الموازنة العامة في التزايد على نحو متسارع، فقد ارتفع من ٢٠ بليون جنيه في العام المالي ٠١/٢٠٠٠ إلى حوالي ٥٠ بليون جنيه في العام المالي ٠٥/٢٠٠٤، ثم إلى ٩٨ بليون جنيه للعام المالي ١٠/٢٠٠٩ وقد انعكس هذا على نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في المتوسط

---

[١] وزارة المالية (مصر): http://www.mof.gov.eg.

٧.٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٠٢/٢٠٠١- ١١/٢٠٠١). كما انعكس أيضا على حجم الدين العام المحلي، والذي تضاعف بأكثر من أربعة أضعاف خلال نفس الفترة حيث ارتفع من ٢٢١.٢ بليون جنيه في العام المالي ٠٢/٢٠٠١ إلى ٩٣٢.٥ بليون جنيه في العام المالي ١١/٢٠١٠ لتتجاوز نسبة إجمالي الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٠% في العام المالي ١١/٢٠١٠[١].

وقد ساهمت تداعيات ثورة يناير في تفاقم عجز الموازنة العامة، فقد بلغ الصبر مداه لدى الكثيرين من العاملين في القطاع الحكومي بعد أن تآكلت دخولهم الحقيقية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى اتساع نطاق المطالب بزيادة الأجور والرواتب لمعظم العاملين بالأجهزة الحكومية تقريبا، فارتفعت قيمة بند الأجور وتعويضات العاملين" من ٨٥.٤ بليون جنيه في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٩٦.٣ بليون جنيه في العام المالي التالي، ثم قفزت إلى ١٢٢.٨ بليون جنيه في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، ويقدر أن تبلغ ١٣٣.٦ في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، وهو ما أدى إلى زيادة النصيب النسبي للأجور وتعويضات العاملين من ٢٣% من إجمالي الإنفاق الحكومي عام ١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٤% في العام المالي ١١/٢٠١٠ ثم إلى ٢٦% في العام المالي ١٢/٢٠١١[٢].

وشهد بند "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" تطورا مماثلا، وذلك في ضوء الحاجة إلى التجاوب مع أحد الشعارات الرئيسة للثورة "عدالة اجتماعية"، فبعد أن انخفضت قيمة هذا البند من ١٢٧ بليون جنيه في العام المالي ٠٩/٢٠٠٨ إلى ١٠٢.٩ بليون جنيه عام ١٠/٢٠٠٩ عاودت الارتفاع مرة أخرى لتبلغ ١٢٣.١ بليون جنيه عام ١١/٢٠١٠، وقفزت إلى ١٥٠.٢ بليون جنيه في العام المالي ١٢/٢٠١١ وهو ما أدي إلى ارتفاع النصيب النسبي لبند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ٢٨.١% من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى ٣٠.٦% في العام المالي ١١/٢٠١٠ ثم إلى ٣١.٩ في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١[٣].

---

[١] وزارة المالية (مصر): http://www.mof.gov.eg.

[٢] وزارة المالية (مصر): http://www.mof.gov.eg.

[٣] وزارة المالية (مصر): http://www.mof.gov.eg.

إلا أن الأرقام الإجمالية والأنصبة النسبية للبنود الرئيسة في الموازنة العامة للدولة، تخفي وراءها تفاصيل طويلة ومعقدة واختلالات ومفارقات ينبغي التوقف أمامها بالفحص والتحليل؛ لأنها تلعب دورا رئيسا في استمرار وتزايد العجز في الموازنة العامة، ومن ثم ارتفاع مستويات الدين العام.

فالنظرة المدققة لبند "الأجور وتعويضات العاملين" توضح أن نسبة الرواتب الأساسية للعاملين بالدولة لا تتجاوز ربع فاتورة هذا البند على حين تمثل المكافآت والحوافز المالية والعينية النسبة الباقية، إلا أن تخصيص وتوزيع هذه المكافآت والحوافز يخضع لمعايير ضبابية غير محددة. وتوضح الكثير من التقارير أن العاملين في بعض القطاعات والمواقع يحصلون على نصيب الأسد من هذه المكافآت، وهو ما يعني أن تضخم بند الأجور وتعويضات العاملين وانخفاض مستويات دخول النسبة الأكبر من العاملين في الدولة يرجع في المقام الأول إلى اختلال هيكل الأجور والمرتبات، ومن ثم فإن إصلاح هيكل الأجور يمكن أن يساعد في السيطرة على مستويات هذا البند وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية وتطبيق الحد الأدنى للأجور.

أما المفارقة الثانية فتتمثل في أن ما يقرب من ٨٠% من قيمة بند "الدعم" يذهب إلى دعم منتجات الطاقة ولا يحظى دعم السلع الغذائية الأساسية إلا بما يقرب من ٢٠%، وتوضح العديد من الدراسات أن النسبة الأكبر من دعم الطاقة يستفيد منها أصحاب الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والأسر مرتفعة ومتوسطة الدخل. وتوضح إحدى دراسات البنك الدولي أن ٤٠% من الأسر الأكثر فقرا لا تستفيد إلا من ٣٥% من الدعم المخصص للخبز، وهو ما يعني ضمنيا أن الأسر غير الفقيرة تستفيد بنسبة أكبر من الدعم. ومن ثم فإن إعادة هيكلة منظومة الدعم والاستهداف الدقيق لمستحقي الدعم سيكون له آثارا إيجابية على الموازنة العامة للدولة، وسيساهم في تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية.

وعلى جانب الإيرادات الضريبية توضح البيانات أن الضرائب المباشرة تمثل ما يقرب من ٥٢% من إجمالي الإيرادات الضريبية، ويبلغ النصيب النسبي للضرائب على أرباح الشركات ٦٠% من إجمالي الضرائب المباشرة، وهي نسبة مرتفعة نسبيا وفقا للمعايير

الدولية، لكن البحث في تفاصيل هذا البند يوضح أن مساهمة هيئة البترول وهيئة قناة السويس- وهي هيئات عامة مملوكة للدولة- تمثل ما يقرب من ٧٠% من إجمالي الضرائب على أرباح الشركات. أما نصيب شركات القطاع الخاص فلا يمثل سوى النسبة الباقية (٣٠%) وإذا ما أضيف إلى ذلك حقيقة أن الضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع والخدمات) يتحمل عبئها المستهلكون عموما بغض النظر عن مستويات دخولهم، فإن هذا يعني أن الهيكل الضريبي لا يراعي اعتبارات العدالة الاجتماعية.

وكان لزيادة الموارد المخصصة لكل من الأجور والرواتب من ناحية، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ناحية أخرى أثرا واضحا على زيادة الإنفاق الحكومي، والذي حقق نموا بلغ ١٠% و١٧% في العاملين الماليين ١١/٢٠١٠ و١٢/٢٠١١ على التوالي، مرتفعا من ٣٦٥.٩ بليون جنيه عام ٢٠٠٩/ ١٠ إلى ٤٠١.٩ و٤٧٠.٩ بليون جنيه في العاملين ١١/٢٠١٠ و١٢/٢٠١١ على التوالي، ويقدر أن يبلغ ٥٣٣.٨ بليون جنيه في العام المالي ١٣/٢٠١٢. وكان من الطبيعي أن يقفز عجز الموازنة العامة من ٩٨ بليون جنيه عام ١٠/٢٠٠٩ إلى ١٣٤.٥ عام ١١/٢٠١٠ ثم إلى ١٦٦.٧ عام ١٣/٢٠١٢[١].

ونتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي من ناحية والاختلالات المتراكمة في هيكل الإيرادات الحكومية من ناحية أخرى عجزت الإيرادات الحكومية عن ملاحقة الزيادات الكبيرة في النفقات الحكومية، وهو ما يهدد بالوقوع في شباك إحدى الحلقات الخبيثة. فتزايد واستمرار العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى اللجوء إلى مزيد من الاقتراض، وفي ظل عدم اتخاذ إجراءات وسياسات تصحيحية سريعة تؤدي زيادة الاقتراض إلى زيادة مدفوعات الفائدة وخدمة الدين، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة مجددا والاقتراض مجددا، وهكذا تتكرر الدائرة.

وفي ضوء الحاجة الملحة إلى تطوير البنية التحتية وتطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية والحاجة إلى الزيادة الكبيرة في الاستثمارات في رأس المال البشري (الخدمات التعليمية والصحة والتدريب) وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توسيع نطاق شبكات الضمان

---

[١] وزارة المالية (مصر): http://www.mof.gov.eg.

الاجتماعي، في ضوء هذه الحقائق والمتطلبات يبدو تحدي تخفيض عجز الموازنة العامة والإبقاء على مستويات الدين العام عند حدود مقبولة مع توفير الحيز المالي الكافي أصعب التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر ما بعد الثورة.

المطلب الثاني

الوضع في ماليزيا

اعتمدت الحكومة الماليزية حزمة من السياسات الاقتصادية مكنتها من تحقيق مشاركة اقتصادية أكثر توازناً وتغطية أوسع نطاقاً للخدمات الأساسية على الصعيد الوطني. وانخفض معدل الفقر في ماليزيا من ٤٩.٣ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٣.٨ في المائة في عام ٢٠١٢[١]، وأحرزت ماليزيا على مدى العقود الأربعة الأخيرة تقدماً جيداً بهدف القضاء على الفقر والجوع.

وقد سعت ماليزيا إلى تحقيق نموا اقتصاديا، وتحقيق زيادة في معدلات الدخل العام يتميز بالشمولية والاستدامة على حد سواء بحلول عام ٢٠٢٠. ويتطلب بلوغ هذا الهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٦% سنوياً، ومع ذلك، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١ بمعدل متوسط ٤.٧ في المائة سنوياً [٢]. وللدفع بالاقتصاد، تواصل ماليزيا تطبيق نموذجها الاقتصادي الجديد، الذي كُشف النقاب عنه في ٣٠ مارس ٢٠١٠، وبرنامج التحول الاقتصادي الذي أطلقته في ٢١ سبتمبر ٢٠١٠.

ويشتمل برنامج التحول الاقتصادي على خطة شاملة للتحول الاقتصادي تركز على اثني عشر مجالاً اقتصادياً رئيسياً وطنياً وست مبادرات استراتيجية للإصلاح. والمجالات الاقتصادية الرئيسية الوطنية الإثني عشرة هي توسيع منطقة كوالا لامبور/وادي كلانغ، والنفط

---

[١] التقرير السنوي لبرنامج الحكومة من أجل التحول لعام ٢٠١٢.
(http://www.pemandu.gov.my/gtp/annualreport٢٠١٢/upload/Eng_GTP٢٠١٢_AR_Full.pdf).

[٢] المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادي، وزارة المالية، مصرف نيغارا ماليزيا والتقرير السنوي لبرنامج التحول الاقتصادي لعام ٢٠١٢.

والغاز والطاقة؛ والخدمات المالية؛ وتجارة الجملة والتجزئة؛ وزيت النخيل والمطاط؛ والسياحة؛ والأجهزة الكهربائية والإلكترونية؛ والخدمات التجارية؛ ومحتوى الاتصالات والهياكل الأساسية؛ والتعليم؛ والزراعة؛ والرعاية الصحية. أما مبادرات الإصلاح الاستراتيجية الست فهي المنافسة والمعايير والتحرير؛ وإصلاح المالية العامة؛ وتوفير الخدمات العامة؛ وتقليص الفوارق؛ والحد من دور الحكومة في الأعمال التجارية؛ وتنمية الرأسمال البشري، وفي عام ٢٠١٢، سجلت هذه المجالات والمبادرات نتائج إيجابية في الوفاء بأهداف مؤشرات أدائها الرئيسية. كما يسّر برنامج التحول الاقتصادي تنفيذ الإصلاح الهيكلي الشامل الذي تحتاجه ماليزيا لتحقيق مستويات مستدامة من النمو الاقتصادي. ومن خلال الاستثمارات الخاصة والنمو في الاستهلاك المحلي، استطاعت ماليزيا عام ٢٠١٢، تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٥.٦ في المائة، وذلك على الرغم من الوضع العالمي الذي يزداد تقلباً وصعوبةً.

وفي عام ٢٠١٠، نفذت الحكومة أيضاً برنامجها من أجل التنمية، وهو برنامج يهدف إلى تغيير طريقة عمل الحكومة تغييراً جذرياً بحيث يمكنها أن تقدم للشعب حلولاً حقيقيةً للعديد من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها البلد. والبرنامج عبارة عن خارطة طريق لتحسين الخدمات المقدمة إلى الناس، ويركز على تحقيق نتائج ملموسة وفورية. وتحدد خريطة الطريق ذاتها برامج مركزة ومفصلة ومجموعات محددة من المبادرات. ويستند هذا البرنامج برمته إلى طرح مفاده التزام الحكومة بشعار "الشعب أولاً، الإنجاز الآن"[١].

وقد انطوى برنامج الحكومة من أجل التحول على سبع مجالات نتائج رئيسية وطنية تستند إلى الأساسيات الأكثر ضرورة، وتنحصر هذه المجالات في الحد من الجريمة، ومكافحة الفساد، وتحسين دخل الطلاب، والتصدي لتكاليف الحياة، ورفع مستويات معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض، وتحسين الهياكل الأساسية في المناطق الريفية، وتحسين النقل العام في

[١] وحدة التخطيط الاقتصادي، وزارة المالية، مصرف نيغارا ماليزيا والتقرير السنوي لبرنامج التحول الاقتصادي لعام ٢٠١٢.

المناطق الحضرية، وقد حققت معظم مجالات النتائج الرئيسية الوطنية أكثر من ٩٠% من أهدافها التنموية.

المبحث الثاني

كفاءة الأمن ومعدل الفصل في المنازعات

تعمل سرعة الفصل في المنازعات وكفاءة المؤسسات الأمنية في تنفيذ الأحكام القضائية على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، حيث يثير التأخر في الفصل في المنازعات القضائية مخاوف المستثمرين من تعطيل حقوقهم أو حرمانهم من مكاسب محتملة

وتجدر الإشارة إلى أن منازعات الاستثمار تتسم بالكثير بالتعقيد، خاصة تلك التي تكون الدولة طرفا فيها، إذ تضفي على المنازعة مسالة السيادة الوطنية ويغلب فيها عدم رغبة المستثمر الأجنبي اللجوء إلى القضاء الوطني لجهله بإجراءات التقاضي أو عدم اطمئنانه لحيادية واستقلالية قضاء الدولة المضيفة للاستثمار وحرصه على الاحتكام إلى القضاء الدولي لان الاتفاقيات الدولية والإقليمية تقدم ضمانات قانونية لكل من المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار لتسوية المنازعات التي تطرأ بينهما، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥ التي أنشأ ت المركز الدولي لتسوية منازعات وكذلك اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية ومواطني الدول العربية الأخرى لعام ١٩٧٤[١].

وعلى ذكر الضمانات القضائية للاستثمار الأجنبي، وهي تلك الضمانات التي تكفل تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. ذلك أن قوانين الاستثمار المقارنة والاتفاقيات الدولية وإن كانت تحرص على تحديد حقوق المستثمر والتزاماته من حيث النطاق والمضمون، بيد أن

---

[١] اتفاقية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة والمواطنين العرب بتاريخ ١٩٧٤/٠٦/١٠ التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠ أغسطس ١٩٧٦ بعد أن صادق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية في ديسمبر ١٩٧٤.

تنفيذ هذه الحقوق وتلك الالتزامات وتطبيقها على الواقع العملي قد يثير منازعات كثيرة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يقوم بالاستثمار فيها. وترجع تلك المنازعات في الواقع إلى الاختلاف في تحديد المضمون الدقيق للحقوق التي يتمتع بها المستثمر والالتزامات الملقاة على عاتقه، أو بسبب قيام الدولة بنقض التزاماتها وتعهداتها تجاه المستثمر الأجنبي. وإذا كان المستثمر مهتم بتحديد حقوقه ، فإنه يهتم كذلك بإيجاد طريقة قانونية مستقلة يمكنه اللجوء إليها لحسم ما قد يثور من منازعات بينه وبين الدولة المستقطبة للاستثمار. ذلك أن هذه المنازعات تتميز بطابعها الخاص الناجم عن اختلاف المركز القانوني لطرفي النزاع. **فأحدهما** دولة ذات سيادة، بينما **الآخر** في الغالب شخص، طبيعي أو معنوي من أشخاص القانون الخاص، ولهذا فإنه ينبغي توفير قدر من الضمانات القضائية للاستثمار الأجنبي عن طريق إناطة مهمة تسوية المنازعات التي يمكن أن تقوم بين المستثمر والدولة بهيئة مستقلة، تحر صر، على تطبيق المساواة القانونية بين الطرفين المتنازعين. وأن يكون كل منهما قادراً على رفع دعواه أمامها وإنزال حكم القانون وتنفيذ الحكم الصادر عنها من دون عوائق. ويلاحظ أن هذه الضمانات إما أن تكون:

١- **وسائل داخلية** وتتجسد فيما يلي:

التسوية الودية للنزاع، وتتم هذه التسوية عموماً من خلال اللجوء إلى المفاوضات حيث يحاول الطرفان المتنازعان تسوية النزاع الناشب بينهما عن طريق الاتصال المباشر. كما قد تتم أيضاً من خلال التوفيق، حيث يلجأ طرفا النزاع إلى هيئة محايدة تتولى تحديد الوقائع واقتراح أسس لتسوية النزاع يمكن أن يرتضيها الطرفان. بيد أن قرار هيئة التوفيق غير ملزم.

٢- **وسائل دولية،** يفضل المستثمر الأجنبي عموماً أن تناط مهمة الفصل في المنازعات التي قد تثور بينه وبين الدولة بإحدى الوسائل القضائية الدولية. والعلة في ذلك هي أن هذه الوسائل تعد، بحسب رأيه، أكثر حيادية واستقلالية من الوسائل الداخلية. لذا فإنها تلقى قبولا واسعاً لدى المستثمرين والشركات الأجنبية. وحيث إن الدول المختلفة تسعى إلى جذب رأس المال الأجنبي للاستثمار فيها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تسمح

باللجوء إلى الوسائل الدولية لتسوية المنازعات الاستثمارية، طالما أن تلك الوسائل تشيع قدراً من الثقة والاطمئنان لدى المستثمر الأجنبي وتشجعه على مزاولة نشاطه التجاري في الدولة. وتتمثل تلك الوسائل فيما يلي:

القضاء الدولي، ويتجسد هذا القضاء في محكمة العدل الدولية التي أنشئت بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن هذه المحكمة تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول. ويعد ذلك في الواقع عائقاً كبيراً يحد من أهميتها في تسوية المنازعات الاستثمارية. إذ لا يستطيع المستثمر بصفته الشخصية عرض النزاع على هذه المحكمة أو أن يكون طرفاً في نزاع تعرضه الدولة المستقطبة للاستثمار على هذه المحكمة. ولعل السبيل الوحيد للجوء إلى هذه الوسيلة القانونية هو أن تتبنى الدولة التي يحمل المستثمر جنسيتها حماية مصالحه وعرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

كما يتمثل أيضاً في محكمة التحكيم الدائمة التي أنشئت عام ١٨٩٩ وقد نيط بها منذ عام ١٩٦٢ مهمة تسوية المنازعات التي قد تثور بين الدولة وأحد المستثمرين الأجانب. ويتجسد القضاء الدولي أخيراً في محكمة الاستثمار العربية التي أنشئت بموجب الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لعام ١٩٨٠. وتختص هذه المحكمة بتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام الاتفاقية المذكورة، حيث تعتبر بمثابة هيئة قضاء وفتوي. ففيما يتعلق بالقضاء فإنها تحتص بالنظر فيما يعرضه عليها أحد طرفي الاستثمار من منازعات تتعلق بتطبيق أحكام الاتفاقية. أما فيما يتعلق بالفتوى فإنها تقدم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي تدخل ضمن اختصاصها، عندما تطلب منها ذلك أية دولة عربية طرف في الاتفاقية أو الأمين العام لجامعة الدول العربية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة.

٣- **التحكيم التجاري**، وهو الوسيلة المعتمدة من قباب الفقه وقواعد السلوك الدولي لتسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر الأجنبي. والعلة في ذلك تكمن في أن نظام التحكيم يخول الأطراف حرية كافية في اختيار قضاتهم، كما أنه يسمح لهم بتحديد الإجراءات الواجبة الإتباع أمام هيئة التحكيم. فضلاً عن مرونة إجراءاته واختصار وقته وتكاليفه. عليه فان وجود

مثل هذا النظام (التحكيم) من شأنه أن يسهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة والتوسع في حجم المبادلات التجارية معها. وإذا كان الأصل أن ينعقد للقضاء الوطني في الدولة الاختصاص، بحسم المنازعات الاستثمارية، فإن الدول المختلفة تدرك مع ذلك أهمية وجود نظام قانوني لتسوية المنازعات يحظى بقبول المستثمر الأجنبي ويبعث الاطمئنان لديه بشأن ما يمكن أن ينشب بينه وبين الدولة من منازعات. ولهذا فإنها قد تقرر في قوانينها الداخلية جواز إحالة المنازعات الاستثمارية على التحكيم.

وعلى هذا تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

- المطلب الأول: الوضع في مصر
- المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا

المطلب الأول

الوضع في مصر

يواجه النظام القضائي المصري إشكاليات عديدة، فمن ناحية هناك إشكالية استقلالية النظام القضائي عن السلطة التنفيذية، وهو ما يمثل حجر الزاوية في حماية حقوق أفراد المجتمع الأساسية مدنية كانت أم سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن ناحية أخرى بطء وتعقد إجراءات التقاضي مما يطيل من آجال الفصل والبت في المنازعات، ومن ناحية ثالثة مسألة تعزيز كفاءة ونزاهة النظام القضائي [١].

ومع تطور وتشابك العلاقات الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي تبرز الحاجة إلى نظام قضائي كفء قادر على تطبيق القانون بموضوعية، ويتسم بسرعة الفصل فيما يعرض عليه من منازعات ودعاوي وفقا لصحيح القانون، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة والاستقرار مما يساهم في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

---

[١] وفقا لمؤشر الاستقلال القضائي (أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية) تحتل مصر المرتبة ٦٣ من بين ١٣٩ دولة (عام ٢٠١٠) world economic Forum.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي الغالب تتسم إجراءات التقاضي والفصل في المنازعات بالبطء والتعقيد، ولذا فإن اتفاق الأطراف على التحكيم، يكشف عن رغبة، في حسم ما قد يثور بينهم من خلافات وينزع إلى حد كبير "صفة الخصومة" ويقضي على طول الإجراءات، والتحكيم هو اتفاق أطراف علاقة قانونية معينة (عقدية أو غير عقدية)، على أن يتم الفصل في المنازعة التي ثارت بينهم بالفعل (أو التي تحتمل أن تثور) عن طريق أشخاص يتم اختيارهم كمحكمين ويتولى الأطراف تحديد أشخاص المحكمين (أو على الأقل) يضمنون اتفاقهم على التحكيم بيانا لكيفية اختيار المحكمين أو أن يعهدوا لهيئة أو مركز من مراكز التحكيم الدائمة لتتولى تنظيم عملية التحكيم وفقا للقواعد أو النتائج الخاصة بهذه الهيئات أو المراكز.

وهنا تظهر أهمية التحكيم للفصل في المنازعات على الصعيد الوطني وتزداد تجاه المنازعات ذات الطابع الدولي، لأن الأمر ليس متروكا في حالة تنازع القوانين لقواعد الإسناد التي قد تؤدي إلى تطبيق قانون قد يصدم توقعات الأطراف، وإنما يختار أطراف العلاقة القانون الواجب التطبيق ولا مراء في أهمية هذه المزية التي يحققها التحكيم في علاقات التجارة الدولية لأن اطراف عقود التجارة الدولية في الغالب ينتمون إلى جنسيات مختلفة وأنظمة قانونية متباينة مما يجعل عسيرا خضوع طرف لقانون بلد الطرف الآخر الذي هو ثمرة ثقافة وحضارة وتقاليد غريبة عنه[1].

ويضاف إلى ما سبق أن تعقد المعاملات التجارية وتعلقها في الغالب بشروط وتفاصيل فنية معقدة، تضطر القاضي للاستعانة بالخبراء وإعداد تقارير فنية ولا شك أن المحكم الخبير أقدر على استيعابها من رجل القانون حيث لا يشترط التشريع أن يكون المحكم رجل قانون فقد يكون مهندسا أو طبيبا أو رجل أعمال مما يجعله مؤهلا لفهم وإدراك طبيعة النزاع والإمساك به دون أن يكون مضطرا للاستعانة بالخبراء.

ويمكن القول إن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الأدوات تتمثل في مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض

---

[1] د. مختار أحمد بريري "التحكيم التجاري الدولي" دراسة خاصة في القانون المصري الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ١٩٩٥، ص ١ وما بعدها.

العام، والإصدار النقدي وإيرادات الدومين الخاص بالدولة) وكذلك الإنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية... الخ) وهنا تأتي الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكل برنامج متكاملا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار سعي الدول – وخصوصا الدول النامية –إلى جذب المستثمرين، تلجأ إلى النص صراحة في تشريعاتها على التحكيم كوسيلة لحل منازعات العقود الدولية لما في ذلك من أثر طيب في بث الطمأنينة في نفوسهم ويجعلهم بمناه عن هواجس التحيز وميل القضاء الوطني لحماية مصالح الدول محل العلاقة [١].

وإذا عرفنا أن علنية الجلسات والمرافعة تعتبر من أسس النظم القضائية، لبدأ واضحا أهمية النص في العقود التجارية التي تتضمن سرية الشروط وخاصة عقود نقل التقنية أو تراخيص استغلال براءات الاختراع أن تتضمن نصا في اختيار التحكيم كوسيلة لفض المنازعات فيمكن نظر النزاع في جلسات لا يحضرها سوى أطراف النزاع وممثليهم، كما يحق لهم اشتراط عدم نشر الأحكام وهو أمر لا يتسنى تحقيقه بالنسبة لأحكام القضاء [٢].

والتحكيم له مزاياه وعيوبه – شأن أي نظام تشريعي وضعي – إلا أنه أصبح واقعا قانونيا علينا أن نأخذ به ونقلص من عيوبه بسن التشريعات الوطنية التي تكرس النصوص الكفيلة بتحقيق التوازن وضمان حسن وكفاءة عملية التحكيم الذي يتم داخل البلاد.

وقد تدخل المشرع المصري و نظم قواعد أحكام التحكيم ليسري على كل احكام التحكيم التي تصدر في مصر أياً كانت طبيعة النزاع أو طبيعة الأشخاص أطراف النزاع. وذلك في حدود عدم الإخلال بنصوص اتفاقية نيويورك التي تعالج الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها. وفي هذا النطاق تناول المشرع اتفاق التحكيم مبينا شروط صحة الاتفاق

---

[١] المرجع السابق.

[٢] معوض عبد التواب، المستحدث في التحكيم التجاري الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٩.

وآثاره وتشكيل هيئة التحكيم وإجراءات التحكيم وتحديد كيفية صدور حكم التحكيم وشروط حجيته وبطلانه ثم تنفيذه.

المطلب الثاني

الوضع في ماليزيا

قامت الحكومة الماليزية باستحداث العديد من التشريعات والقوانين التي من شأنها حماية المستثمرين، وتمثل عامل جذب وضمانة لهم، والتي من شأنها الإسراع في إجراءات الفصل في المنازعات التجارية، ومنازعات الاستثمار، هذا فضلا عن توقيعها العديد من الاتفاقيات الدولية في شأن حل منازعات الاستثمار، فضلا عن العديد من الاتفاقيات الثنائية.

وتحولت أهداف السياسة الاقتصادية الشاملة لماليزيا خلال الفترة نحو تطوير الخدمات، في جملة أمور؛ وبالتالي تغيرت أهدافها التجارية أيضًا لتعكس الجهود التي بذلتها الحكومة لتعزيز الخدمات وتقليل الاعتماد على الصادرات المصنعة. وتشمل الأهداف التجارية الرئيسية الأخرى: تحسين وصول السلع والخدمات إلى الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية العالمية للصادرات الماليزية، وتوسيع وتنويع التجارة مع الشركاء الحاليين، واستكشاف أسواق جديدة.

ومنذ العام ٢٠٠٦، في ظل الإطار الدستوري والقانوني الماليزي تم استحدث نظام قضائي وحيد البنية يتكون من المحاكم العليا والمحاكم الفرعية، وللمحاكم العليا اختصاص تحديد صلاحية أي قانون يصدر عن البرلمان أو عن طريق هيئة تشريعية في الولايات. وفي يناير ٢٠٠٩، تم إنشاء لجنة تعيين قضائي (JAC)، لتحسين الشفافية في عملية ترشيح وتعيين القضاة[١].

---

[١] وفقا الدستور المإلىزي، فإن مإلىزيا هي اتحاد يضم ١٣ ولاية والأقإلىم الفيدرإلىة الثلاث هي لابوان وكوالالمبور وبوتراجافا، وتناط السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء، والسلطة التشريعية مقسمة بين الاتحاد والولايات، ويتمتع البرلمان الفيدرإلى بسلطة تشريعية في قضايا السياسة التجارية مثل المإلىة والتجارة والصناعة والنقل البحري والاتصالات والنقل. كل ولاية لها دستورها الخاص،

وتشمل القوانين الرئيسية المتعلقة بالتجارة في ماليزيا التشريعات المتعلقة بالإجراءات الجمركية، وتسجيل الشركات، وقانون الاستثمار، وقد تم تعديل العديد من التشريعات منذ عام ٢٠٠٥، وتم إصدار بعض التشريعات الجديدة. على سبيل المثال، دخل قانون خدمات وأسواق رأس المال لعام ٢٠٠٧ حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧ لتبسيط إجراءات الترخيص وتقليل التكاليف الإدارية وتكاليف الامتثال لسماسرة سوق رأس المال.

وعلى الرغم من إعادة الهيكلة للوزارات ذات الصلة بالتجارة في ماليزيا، تظل وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) هي السلطة المركزية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ سياسات التجارة الدولية والصناعية في ماليزيا.

ولتحسين الشفافية تم إنشاء فريق عمل خاص لتسهيل الأعمال (PEMUDAH) في ٧ فبراير ٢٠٠٧. يضم ممثلين رفيعي المستوى من القطاعين العام والخاص، تهدف PEMUDAH إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال تعزيز الخدمات العامة، ويشمل عملها الإجراءات الرئيسية الآتية: إنشاء مراكز شاملة لتسهيل تقديم طلبات الحصول على تراخيص العمل وتسجيل الممتلكات؛ تسريع إجراءات الموافقة على توظيف العمالة الوافدة والعمال المهرة؛ وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الحكومة الإلكترونية) [١].

وأخيرا فقد وقعت ماليزيا اتفاقيات ضمان استثمار ثنائية (IGAs) لحماية المستثمرين الأجانب، فضلاً عن اتفاقيات الازدواج الضريبي (DTAs)، كذلك تهدف وكالات الاستثمار الأجنبية في ماليزيا إلى حماية المستثمرين الأجانب من المخاطر غير التجارية، مثل التأميم والمصادرة، لتوفير تحويلات مجانية للأرباح ورأس المال والرسوم الأخرى، وضمان تسوية نزاعات الاستثمار بين الشركات الخاصة والحكومة بموجب اتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية (ICSID). وحتى الآن أبرمت ماليزيا اتفاقيات مختلفة مع الدول الأعضاء في

ومجلس الدولة أو مجلس الوزراء مع السلطة التنفيذية، وهيئة تشريعية للتعامل مع المسائل غير المخصصة للبرلمان الاتحادي، وقضايا الأراضي، وخاصة استخدام الأراضي والتعدين والحراجة مخصصة للهيئات التشريعية في الولايات. والمجتمع الماليزي متعدد الأعراق (يبلغ عدد سكانه ٢٨.٣١ مليون نسمة في يوليو ٢٠٠٩)، ويتألف من الملايين والصينيين والهنود وغيرهم من الجماعات العرقية.

[١] Ibid., p. ١٩.

الآسيان ومنظمة المؤتمر الإسلامي، و٦٦ دولة أخرى، وفي نهاية أغسطس ٢٠٠٩ كانت ماليزيا قد أبرمت اتفاقيات تجارة حرة مع ٧٠ دولة اقتصادية (٦٨ منها شاملة واثنان مقيدان بدخل أعمال النقل الجوي والبحري الدولي فقط) [١].

المبحث الثالث

الأمن وتخصيص الموارد النادرة

تواجه كافة الدول مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد، في الوقت الذي تتعدد حاجات سكانها وتتزايد بصفة مستمرة وتبدو خطورة هذه المشكلة عندما نعرف أن هذه الموارد، حتى في حالة زيادتها تنمو بمعدل يقل كثيراً عن معدل زيادة السكان وحاجاتهم.

وبناء عليه فإن لم تقم هذه المجتمعات بالتصدي لمشكلة ندرة مواردها وقصورها عن تلبية حاجاتها فقد يأتي وقت تتدهور فيه القدرة الإنتاجية لبعض هذه الموارد. بل وقد يكف بعضها عن العطاء، ولذلك لا مفر أمام هذه الدول من بذل قصارى جهدها في محاولة البحث عن موارد جديدة تستطيع أن تسهم في الارتفاع بمستويات إشباعها أو على الأقل تحافظ عليها. ليس هذا فحسب، وإنما يتعين عليها أولاً وقبل كل شيء أن تحاول استخدام المتاح لديها من الموارد بأكثر الطرق كفاءة من الناحية الاقتصادية بمعنى وصولها إلى التخصيص الأمثل لمواردها يعني تخصيص الموارد، عموماً، تلك الطريقة التي يتم بها توزيعها على استخداماتها البديلة المختلفة بحيث يتحقق في النهاية قدر معين من الإنتاج.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: الوضع في مصر
- المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا

المطلب الأول

---

[١] عبد الحفيظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية،.

الوضع في مصر

إن موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي هو رأسمال طبيعي وسياسي ومورد أصيل من موارد الثروة القومية باعتباره أحد مقومات الدور التاريخي والحضاري للبلاد، سواء على مستوى اليابس أو على مستوى المياه، فعلى اليابس، يوفر الموقع الجغرافي لمصر بعدين أساسيين، هما؛ البعد الإفريقي، والبعد الأسيوي، فعلى صعيد البعد الإفريقي وبفضل نهر النيل اكتسبت مصر طبيعة المدخل وأصبحت البوابة الاستراتيجية لقلب القارة الأفريقية، أما على صعيد البعد الأسيوي، فيوجد طريقان يفتحان غرب آسيا والقارة كلها أمام مصر، هما؛ طريق الهلال الخصيب في الشمال، وطريق غرب الجزيرة العربية في الجنوب، وكلا البعدين الإفريقي والآسيوي، ساهم في تحديد الشخصية المصرية فالبعد الأسيوي أمد مصر بالثقافة والحضارة والبعد الأفريقي أمدها بالحياة من خلال السكان والماء[١].

أما على مستوى المياه؛ فمصر ليست دولة حبيسة كتشاد، وإنما تطل على أهم وأطول بحرين في العالم وهما؛ البحر الأحمر الذي يعتبر الرابط الأساسي لمصر ولجميع دول الشرق الأوسط ويقود علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الأخرى، والبحر المتوسط الذي يعتبر الشريان الرئيس الذي يربط الشرق بالغرب ويقود معظم علاقتها مع الدول الغربية ودول حوض البحر المتوسط.

وكذلك فإن مصر بموقعها الجغرافي تعتبر أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب، فإلى جانب النقل البري الذي يلعب دورًا كبيرًا في نقل التجارة الخارجية من وإلى مصر، يوجد عدد من القنوات والطرق والممرات الملاحية والنهرية سواء الطبيعية أو الصناعية، فيوجد نهر النيل الذي يشق أرضها من الجنوب إلى الشمال وهو ينبع من أواسط شرق أفريقيا وينساب نحو الشمال ثم يتفرع إلى فرعين يصبان في البحر المتوسط هما فرع دمياط في الشرق وفرع رشيد في الغرب، واللذان يحصران فيما بينهما دلتا النيل التي تعد من أخصب الأراضي الزراعية في مصر، ويوجد عدد من الموانئ البحرية المطلة على البحرين

---

[١] جمال حمدان، شخصية مصر.. تعدد الأبعاد والجوانب، القاهرة، مكتبة مدبولي، د.ت، ص ١٦.

الأحمر والمتوسط وخليجي السويس والعقبة، وتعتبر حلقة من حلقات النقل المتكامل بين النقل النهري والبحري وتصل إلى ٦٠ ميناءًا بحريًا تساعد على تنشيط التجارة الخارجية لمصر[١].

وقد لعبت قناة السويس دورًا كبير دعم مكانة الموقع الجغرافي المصري، حيث تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائي بحري مباشر دون أي حلقة برية وسيطة، ومن ثم حولت مصر من بحرين ويابس واحد إلى بحر واحد ويابسين، وشطرت مصر إلى جزأين شبة جزيرة سيناء وباقي إقليم الدولة، ومنذ إنشاء القناة أضحت أهم طريق شرياني في العالم للتجارة الخارجية والملاحة البحرية عمومًا، ولتجارة الشرق الغرب خصوصًا، فمنطقة النفوذ التجاري للقناة تنبع من كونها تغطي أوروبا الغربية والوسطى ثم كل حوض البحر المتوسط بجانبيه ثم الشرق الأوسط، ثم جنوب آسيا وجنوبها الشرقي والشرق الأقصى حتى اليابان والفلبين ثم أستراليا والساحل الشرقي من أفريقيا حتى موزمبيق[٢] ، وقد وصل أجمال عدد السفن التي مرت عبر القناة عام ٢٠١٠ نحو ١٨٠٥٠ سفينة بإجمالي إيرادات بلغ نحو ٥.١ مليار دولار[٣].

ويعد نهر النيل المصدر الرئيس للمياه في مصر، ويعد من أطول الأنهار في العالم حيث يبلغ طوله من المنبع وحتى المصب نحو ٦٨٢٥ كم٢، وتبلغ مساحة حوضه حوالي ٣.١ مليون متر٢، ويمتد في إحدى عشرة دولة أفريقية هي تنزانيا، كينيا، زائير، بوروندي، رواندا، أثيوبيا، إريتريا، أوغندا، السودان، وأخيرًا جنوب السودان إلى جانب مصر، ويبلغ إيراد النهر نحو ١٦٣٠ مليار متر٣سنويًا، حيث تبلغ حصة مصر منه ٥٥.٥ مليار متر٣ أي ٧٩.٣% من الموارد المائية تغطي ٩٥% من الاحتياجات المائية الراهنة، وتتوزع على عدة أغراض هي الشرب والري والصناعة وتوليد الكهرباء، بجانب إمدادات النهر من المياه، يتم عبره نقل البضائع والناقلات (الملاحة النهرية) ووفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة

---

[١] نسرين اللحام، سماء سليمان، رانيا صبري، نحو الاستغلال الأمثل لموقع مصر الجغرافي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠٠٨، ص٧.

[٢] جمال حمدان، شخصية مصر.. دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، القاهرة، دار الهلال، ١٩٦٧، ص ص ٨٢١-٨٢٦.

[٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "مصر في أرقام"، مارس ٢٠١٢، ص٧٠.

والإحصاء ارتفعت كمية البضائع المنقولة عبر نهر النيل إلى أن وصلت عام ٢٠١٠، حوالي ٩ ملايين طن في حين كانت عام ٢٠٠٩، حوالي ٥ ملايين طن[١].

إضافة إلى ذلك يعد نهر النيل أحد مصادر الثروة السمكية في مصر حيث يحتوي طمي النيل على المخصبات والعناصر اللازمة لتغذية ونمو الأسماك. وتشغل المصايد السمكية في مصر مساحات شاسعة تزيد على ١٣ مليون فدان، وبما يعادل نحو ١٥٠% من الأرض الزراعية بها، وتتنوع هذه المصايد بحسب طبيعتها، فمنها البحار كالبحرين الأحمر والمتوسط، ومنها البُحيرات وتشتمل على بحيرات المنزلة والبرلس والبردويل ودكو وقارون ومريوط والبحيرات المرة، وملاحة بور فؤاد، ومنها أيضًا مصادر المياه العذبة وتشتمل على نهر النيل بفرعيه والترع والمصارف، بالإضافة إلى البحيرات الصناعية مثل بحيرة ناصر والريان وكذلك المزارع السمكية[٢].

وإلى جانب نهر النيل، تمثل المياه الجوفية موردًا مهمًا للمياه العذبة وتتعاظم أهميتها كونها المصدر الأساسي في صحاري مصر، فهي مورد آمن ونظيف يمكن استخدامه في الشرب بجانب الزراعة، وتقدر كمية المياه الجوفية المستخدمة في الوادي والدلتا عام ٢٠١٠ وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٦.٣ مليار م٣/ سنة. وتختلف مدى صلاحية المياه الجوفية للشرب من عدمه في مصر من منطقة لأخري[٣]، ففي الدلتا، تعتبر المياه الجوفية جنوب مدينة طنطا صالحة للشرب والاستهلاك الآدمي والزراعي وتنمية الثروة الحيوانية حيث أن نسبة الأملاح الذائبة لا تزيد عن ١٠٠٠ جزء في المليون. أما شمال مدينة طنطا هي غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو الزراعي لزيادة نسبة الملوحة لقربها من مياه البحر الأبيض المتوسط الذي تتسرب منه مياه شديدة الملوحة إلى باطن الأرض حيث تصل نسبة الملوحة الذائبة إلى ٥٠٠٠ جزء في المليون.

---

[١] الهيئة العامة للاستعلامات، "التنمية المستدامة والموارد المائية في مصر: المياه وأهميتها للكائنات".
http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=١٠٨٢

[٢] حسني ثابت، "التلوث يهدد الثروة السمكية في مصر"، ملفات مصرية، موقع أخبار مصر، ٢٠٠٩/٧/٧.
http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=٧١٥٧٨

[٣] مؤسسة حابي للحقوق البيئية، "المياه في جمهورية مصر العربية"، ٢٠١٢/٣/٢٨.
http://hcer.info/ar/?p=٢٠٩

بينما تعتبر نوعية المياه الجوفية في الوادي جيدة وصالحة للاستعمال الآدمي الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية إذا تبلغ المواد الذائبة حوالى ٥٠٠ جزء في المليون في المتوسط.

بينما في الصحراء الغربية، تقل الأملاح الذائبة عن ١٠٠٠ جزء في المليون وتعتبر المياه الجوفية من نوعية جيدة من حيث نسبة الملوحة والقلوية، وفي الساحل الشمالي، المياه الجوفية في هذه المنطقة غير صالحة للاستهلاك لزيادة الملوحة علمًا بأنه يوجد طبقة من المياه العذبة تطفو فوق المياه الجوفية الملحة وهي صالحة للاستهلاك الآدمي عند سحبها بمعدلات مناسبة لا تسمح بتسرب المياه المالحة لها.

وفي البحر الأحمر وسيناء، تعد المياه الجوفية في هاتين المنطقتين غير جيدة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي أو الزراعي حيث تصل الملوحة إلى ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ جزء في المليون فيما عدا بعض المناطق بالصحراء الشرقية والغربية من خط السكة الحديد من قنا إلى سفاجا فتقل الأملاح الذائبة إلى ٤٠٠ – ٨٠٠ جزء في المليون.

تتمثل مصادر الطاقة المتجددة، كالشمس والرياح، أهم البدائل الاستراتيجية للتغلب على معضلة نقص الطاقة الأحفورية، النفط والغاز الطبيعي والفحم، في العالم، باعتبارها موارد لا تنضب، بعكس غيرها من موارد الطاقة غير المتجددة سالفة البيان [١].

وفي هذا الإطار تعد مصر من الواعدة في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة لما تتمتع به مناخ ملائم وموقع متميز. فعلى صعيد طاقة الرياح، تعد منطقة قناة السويس من أكثر المناطق التي تتميز برياح ذات سرعات عالية تصل إلى ١٠م/ثانية، كما تعد منطقتا الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر علي طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة عن طريق الرياح، بما يجعل الدولة المصرية من أكثر الدول ملائمة لتنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالرياح التي تتسم بالديمومة والاستمرارية وعدم النضوب.

---

[١] انظر: محمد رأفت إسماعيل، علي جمعة الشكيل، الطاقة المتجددة، القاهرة، مكتبة الشروق، ١٩٨٨، ص ١٦-١٧.

وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة، فلمصر العديد من المميزات التنافسية التي تتمثل في وقوعها ضمن الحزام الشمسي وفقًا لأطلس الشمس الذي تتوافر فيه ساعات سطوع الشمس ويصل ارتفاع حدة أشعة الشمس المباشرة في مصر والتي تتراوح ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠ كيلو وات ساعة/م٢ وهذا غير متوافر في عدد كبير من الدول، الأمر الذي يجعلها مصدرًا مهمًا لتوليد الطاقة [١].

وتمتلك مصر الكثير من المعادن التي تتنوع من حيث النوع والكم وأماكن التوزيع، حيث بلغت قيمة صادرات النشاط التعديني المتمثل في المحاجر والمناجم والملاحات عام ٢٠٠٧ وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حوالي ٢٠٩٦ مليون جنيه [٢].

المطلب الثاني

الوضع في ماليزيا

تمتلك ماليزيا مجموعة واسعة من الموارد الطبيعية بما في ذلك الأراضي الخصبة للزراعة والمعادن والغابات الواسعة، ويعد اقتصاد البلاد مدفوع بهذه الموارد الطبيعية من خلال الصادرات والمبيعات المحلية. ومع ذلك فإن المورد الرئيسي للبلاد هو البترول، وكذلك يشمل العديد من المنتجات الزراعية التي تكفي للاستهلاك المحلي وتفيض للتصدير مثل زيت النخيل والأخشاب والكاكاو والأناناس وغيرها.

والمنتجات البترولية مثل النفط الخام هي الموارد الطبيعية الأولى في ماليزيا. وتشمل أيضًا رواسب الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال، تمثل جميع هذه المنتجات الجزء الأكبر من إيرادات البلاد من الصادرات، كذلك تقع معظم المواقع التي تحتوي على احتياطيات من النفط والغاز في أماكن مثل ساحل صباح الغربي والساحل الشمالي الغربي لسراواتك. وتلعب

---

[١] رشا قناوي، استثمر في مصر: الطاقة المتجددة، القاهرة، الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٠٨، ص٥.

[٢] المرجع السابق.

هذه الموارد الضخمة دورًا كبيرًا في توليد الطاقة في البلاد، هذا بالإضافة إلى الموارد الأخرى من الخشب والفحم والطاقة الكهرومائية.

اعتبارًا من يناير ٢٠١٤، بلغ احتياطي النفط المقدر في البلاد ٤ مليارات برميل، مما جعل ماليزيا في المرتبة الرابعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. أول ثلاث دول هي الصين وفيتنام والهند. في نفس العام، بلغت رواسب الغاز الطبيعي حوالي ٨٣ تريليون قدم مكعب، مما جعل ماليزيا تحتل المركز الثالث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعد الصين وإندونيسيا. وتقع معظم موارد النفط في ماليزيا في حوض شبه الجزيرة بينما تقع معظم احتياطيات الغاز الطبيعي في المناطق الشرقية من البلاد [١].

وتُعرف الشركة الرئيسية في قطاع البترول باسم بترونا، وهي شركة نفط وطنية أدرجت ضمن شركات فورتن ٥٠٠ في عام ٢٠١٤. وفي ذات العام، تمكنت الشركة من تحقيق إيرادات تصل إلى حوالي ١٠٠.٧ مليار دولار بأصول بلغت قيمتها إلى ١٦٩ مليار دولار أكبر. بالمقارنة مع الشركات الأخرى في العالم، صنفت بترونا كأكبر ٦٩ شركة، وتشير الإحصائيات إلى أن ما لا يقل عن ٣٠ ٪ من إجمالي إيرادات الحكومة يأتي من بترونا، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة للحد من اعتمادها على النفط والشركة وقطاع البترول بشكل رئيسي، إلا أنها تظل مصدرا رئيسا للإيرادات [٢].

كذلك تمتلك ماليزيا عددًا من مواقع التعدين التي تعدين المعادن مثل الذهب والنحاس والقصدير ورمل السيليكا ولبوكسيت والحجر الجيري. يعد القصدير من أكثر المعادن التي يتم استخراجها، حيث يعود إنتاجها إلى المراحل المبكرة من عشرينيات القرن التاسع عشر في أماكن مثل بيراك وسيلانجور. لم يبدأ التوسع في تعدين القصدير بشكل جدي حتى المراحل الأخيرة من القرن التاسع عشر [٣].

---

[١] هيئة التنمية الماليزية، الاستثمار في ماليزيا:
http://www.mida.gov.my/arabic/index.php?page=invest-in-malaysia

[٢] الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my

[٣] الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my

وأيضا تعتبر الزراعة قطاعًا رئيسيًا في ماليزيا، حيث تمثل حوالي ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، بالإضافة إلى ذلك فقد وفر هذا القطاع فرص عمل لنحو ١٦ ٪ من السكان، وتعد ماليزيا من أكبر المصدرين في كل من الموارد الزراعية والطبيعية في العالم، ومن المنتجات التي تصدرها: الأخشاب وزيت النخيل والمطاط الطبيعي والتبغ والفلفل [١].

وماليزيا من الدول ذات التجارب الرائدة في عملية التصنيع فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي اخذ منها الماليزيون كيفية إعداد الخطط، كما أنها طورت صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة راس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمه مضافه كبيرة، وقد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل هي [٢]:

أ- مرحلة صناعات إحلال الواردات:

حيث بدأت في مطلع الستينيات، وتم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستك والكيميائيات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار عام (١٩٦٨) لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

ب- مرحلة الصناعات التصديرية:

والتي بدأت في مطلع السبعينيات، حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الإلكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبيه مغريه وإصدار تراخيص منتجات اجنبيه وإنشاء مناطق تجاره حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا، كما سمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكيه تامه دون اشتراط المساهمة المحلية.

ج- مراحل التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية:

---

[١] الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my

[٢] الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my

بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات، حيث شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بروتون) ثم التوسع في صناعات الإسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب (٤٠%) من العمالة.

د- مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة:

شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها المحلية.

إن الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) شهدت توسعاً في استثمارات القطاع الصناعي، حيث قام أكثر من (١٥) ألف مشروع صناعي بإجمالي راس مال وصل إلى (٨٠٠ مليار رينجيت ماليزي)، والذي يعادل (٢٤٦) مليار دولار شكلت فيها المشروعات الأجنبية (٥٤%) و(٤٦%) مشروعات محلية، ووفرت المشروعات هذه مليوني وظيفة إلى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة وإيجاد قنوات تسويقية جديدة.

المبحث الرابع

الأمن والتهرب الضريبي والأسعار

يمثل التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تجد مكانها في كل دول العالم، إلا أن حاجة هذه الدول إلى تدعيم الالتزام الضريبي لضمان توليد الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل برامجها تجعل احتياجها إلى مواجهة التجنب الضريبي أشد مما دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في أنظمتها وسياساتها الضريبية في محاولة لمعالجة التباين الضريبي على المستوى الدولي بما يسهم في الحد من الآثار السلبية للتجنب الضريبي الذي تمارسه بعض الشركات الدولية غير أن معالجة تباين الأنظمة الضريبية من قبل الدول بصورة فردية قد يؤدي إلى التنافس الضريبي الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد القومي للدولة.

ولذلك اهتمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وهي تمثل تجمعا للدول المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بصور التجنب الضريبي وخاصة عندما يلجأ المتجنبون إلى بعض الدول التي تمثل ملاذا هادئاً Tax Haven ينعمون فيه بأرباحهم ودخولهم ويحتمون بقوانينها ضد محاولات دولهم لانتزاع الضرائب المستحقة عليهم أو منعهم من الأضرار بالمنافسة العادلة التي يجب ألا تضر الملتزمين بالضريبة كما أهتم الاتحاد الأوروبي بظاهرة التجنب الضريبي من خلال التعميم الصادر عنه بشأن توفير الدخول وكذلك حرص الولايات المتحدة الأمريكية على أن تتضمن اتفاقياتها مع الدول المختلفة نصا لمكافحة التجنب الضريبي ومنع التسوق بالاتفاقيات Treaty Shopping ومن هنا جاء اهتمام العديد من الإدارات الضريبية بمعظم دول العالم على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية للتجنب الضريبي وعلى رأسها التنسيق الضريبي الدولي.

وقد تم تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

- المطلب الأول: الوضع في مصر
- المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا

المطلب الأول

الوضع في مصر

تعد الضرائب مظهرا من مظاهر التضامن الاجتماعي الذي يحتم على كل مواطن تحمل نصيبه من أعباء الدولة مقابل حصوله على الضمانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من السلطة العامة ودون إخلال بالتوازن بين المصالح العامة والمصالح الفردية. وفي إطار تحقيق إصلاح ضريبي كفء يساعد على إيجاد مناخ جيد للاستثمار، وتطبيق سياسة ضريبية متوازنة توفر الموارد المالية اللازمة لخزانة الدولة لتمويل الإنفاق الاجتماعي مع ضمان أكبر قدر ممكن من العدالة الضريبية.

وقد أجمعت القوانين الوضعية على أن التهرب من أداء الضريبة يعد جريمة مقنعة ضد كافة أفراد المجتمع، بل تعد جريمة قومية وخيانة لأمن الوطن والمواطن، وتحرم المواطن من مباشرة حقوقه الدستورية [1].

ووفقا أحكام قانون الضرائب المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ واللائحة التنفيذية الخاصة به وتعديلاته بالقانون ٩٧ لسنة ٢٠١٨، والقانون ١٥٨ لسنة ٢٠١٨، يعد تهربا من الضريبة وضريبة الجدول يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٦٧)، ما يلي:

١- عدم التقدم للمصلحة للتسجيل في المواعيد المحددة.
٢- بيع السلعة أو أداء الخدمة أو استيراد أي منهما دون الإقرار عنها وسداد الضريبة وضريبة الجدول المستحقة دون وجه حق بالمخالفة لأحكام وحدود الخصم أو جزئيا
٣- خصم الضريبة أو ضريبة الجدول كليا.
٤- استرداد الضريبة أو ضريبة الجدول كلها أو بعضها دون وجه حق مع العلم بذلك.
٥- تقديم مستندات أو سجلات مزورة أو مصطنعة للتخلص من سداد الضريبة وضريبة الجدول كلها أو بعضها.
٦- عدم إصدار المسجل فواتير عن مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة وضريبة الجدول.
٧- انقضاء ستين يوما على انتهاء المواعيد المحددة لسداد الضريبة وضريبة الجدول دون الإقرار عنها وسدادها.
٨- إصدار غير المسجل لفواتير محملة بالضريبة وضريبة الجدول.
٩- عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات والضوابط التي تكفل انتظام إصدار الفواتير وفقا لأحكام المادة (١٢) من هذا القانون.
١٠- اصطناع فواتير للغير دون أن تكون صادرة عن عمليات بيع حقيقية وتقع المسئولية بالتضامن بين مصدر الفاتورة المصطنعة والمستفيد منها.

---

[1] د. أحمد فتحي سرور، الجرائم الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٩.

١١- عدم إمساك المسجل سجلات أو دفاتر محاسبية منتظمة وفقا لأحكام المادة (١٣) من هذا القانون.

١٢- حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الإتجار مع العلم بانها مهربه.

١٣- عدم تقديم إقرار ضريبي نهائي وتسديد كامل الضريبة المستحقة بموجب هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ إلغاء التسجيل.

١٤- عدم الالتزام بأحكام المادة (٤٠) أو المادة (٤٢) من هذا القانون.

١٥- وضع علامات أو أختام مصطنعة للتخلص من سداد ضريبة الجدول كلها أو بعضها.

١٦- قيام المنتج أو الموزع أو التاجر ببيع سلع الجدول التي يكون وعاء الضريبة وضريبة الجدول عليها هو سعر بيع المستهلك بسعر أعلى من السعر الذي تم احتساب الضريبة عليه سواء السعر المعلن من المنتجين أو المستوردين لتلك السلع أو الوارد بالقوائم السعرية المحددة بمعرفة الوزير وذلك كله دون سداد الضريبة المستحقة على الزيادة في سعر.

١٧- حيازة سلع الجدول بقصد الإتجار دون أن يكون ملصقا عليها العلامة المميزة (البندرول) والتي يصدر قرار من الوزير بوضع هذه العلامة عليها.

١٨- التصرف في السلع المعفاة من الضريبة وضريبة الجدول أو استعمالها في غير الغرض التي أعفيت من أجله خلال فترة الحظر دون إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة.

١٩- عدم الالتزام بإحكام المادة الرابعة أو الخامسة من مواد الإصدار.

وعقوبة التهرب الضريبي كما نصت عليها المادة (٦٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥: -

"مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في اي قانون آخر، يعاقب على التهرب من الضريبة وضريبة الجدول بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية (٥٠٠٠ آلاف جنية) ولا تجاوز خمسين ألف جنية (٥٠٠٠٠ جنية) أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الفاعلين متضامنين بالضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما بحسب الأحوال والضريبة الإضافية.

ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن أعدت أو أجرت فعلا بمعرفه مالكيها لهذا الغرض.

وتضاعف العقوبة في حالة تكرار الجريمة خلال الثلاث سنوات، وتنظر قضايا التهرب عند إحالتها إلى المحاكم على وجه الاستعجال، وفى جميع الأحوال تعد جريمة التهرب من الضريبة وضريبة الجدول من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

وعلى الرغم من تنوع قوانين الاستثمار الأجنبي وتباين ما تنطوي عليه من ضمانات وحوافز من دولة إلى أخرى، فإن تقرير معاملة ضريبية مميزة للاستثمارات الوافدة يشكل قاسما مشتركاً بين تلك التشريعات ويشغل حيزاً واضحاً فيها، والعلة في ذلك أن المستثمر، وقبل اتخاذه قراراً بالاستثمار في دولة معينة، يوازن بين العائد المحتمل لاستثماره وبين المخاطر التي يتحملها في سبيل الحصول على هذا العائد. فإذا ما قدمت له تلك الدولة من عناصر الموازنة ما يرجح كفة الإقبال على الاستثمار، فإنه يتجه إلى استثمار رؤوس أمواله فيها، ولعل من أهم عناصر الموازنة هي (القواعد الضريبية) التي تطبق على الاستثمار الأجنبي. إذ إن مقدار الضريبة وقواعد فرضها وجبايتها، يؤثر بدرجات متفاوتة على تكلفة الإنتاج وبالتالي على معدلات الربح، كما أنه ذات أثر كبير في تحديد المدة اللازمة لاستعادة رأس المال.

بيد أن الضريبة لا تزال تؤدى دوراً أساسياً كمورد مالي للعديد من الدول النامية؛ لذلك فإنه ينبغي للدولة أن تتوخى قدر المستطاع تحقيق التوقعات المشروعة للمستثمر دون بذل تضحيات من جانبها لا تتناسب مع المردود المتوقع للاستثمار ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويقتضي ذلك أن يقوم منح الحوافز الضريبية على أساس من الدراسة الواقعية للعلاقة بين تكلفة الحوافز الضريبية ومنفعتها من جهة، ومراحل التنمية ومتطلباتها ومدى أهمية المشروع الاستثماري بالنسبة إليها من جهة أخرى كي يمكن وضع تنظيم قانوني ضريبي يكفا توازن المصالح المتقابلة قدر الإمكان.

المطلب الثاني

الوضع في ماليزيا

يعد التهرب الضريبي من الجرائم الاقتصادية التي تنعكس بآثار سلبية على الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى الإخلال بالعدالة والمساواة بين المكلفين[١] ، حيث يدفع الأمناء من المواطنين الضريبة المطلوبة منهم في حين تلجأ الفئات الأخرى إلى التهرب من دفع الضريبة مما يخفض الإيرادات الضريبية للدولة، وينعكس بالتالي على وفرة الحصيلة وهي أحدى الأهداف الرئيسية للنظام الضريبي، ويؤدي انخفاض التحصيل الضريبية إلى تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة، والى إخفاق الدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها من وراء فرض الضريبة، كما يؤدي إلى قيام الدولة بزيادة معدلات الضريبة لتحقيق الإيرادات المطلوبة مما يجعل الملتزمين بدفع الضريبة عبئا إضافيا، وأن التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع يترتب عليه آثار سلبية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنموية[٢].

وفقا لقانون ضريبة الدخل الماليزي (ITA) لعام ١٩٦٧، فإن من يقوم بالتهرب الضريبي يعاقب بالغرامة أو الحبس أو كلتا العقوبتين، تبعا لجسامة المخالفة أو لتكرارها، حيث تنص المادة ١١٤ على أن أي شخص يهرب عن عمد من ضريبة الدخل أو يساعد أي شخص آخر على الفرار، مثل تقديم بيانات كاذبة عن دخله، أو تقديم إجابات مضللة كاذبة شفهياً، أو كتابةً بخصوص ربحه، أو تزوير سجلات الحسابات، أو يستخدم أي فن خداع. لذلك، أي شخص يرتكب أي أعمال قد أدرجها المشرع، فإن العنصر القانوني ضده يعتبر جريمة. كما حددت العقوبات المنصوص عليها لمثل هذه الجريمة، فقد نصت في نهاية المقال المذكور، على معاقبة أي شخص يرتكب جريمة من هذه الجرائم، عند الإدانة يكون عرضة

---

[١] خيري مصطفى كتانة، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٠.

[٢]محمد أبو نصار، عقلة المبيضين، "التهرب من ضريبة الدخل في الأردن"، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٢-١٣.

لغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ رينجيت ماليزي، وليس أكثر من ٢٠٠ رينجيت ماليزي أو السجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أو كليهما، حسب تقدير القاضي [١].

المبحث الخامس

الأمن وسوق العقارات

يرتبط إقبال المستثمرين بشكل أساسي على الاستثمار في سوق العقارات بمعدلات الأمن في البلد المستضيفة لاستثماراتهم، فضلا عن الضمانات التشريعية التي تقرها الدولة بمقتضى قانون تسنه وتتمتع بحرية مطلقة في تعديله أو إلغائه، انطلاقاً من سيادتها الإقليمية على الأشخاص، والأموال الموجودة في إقليمها، وحقها في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فإن إلغاء تشريع الاستثمار أو تعديله لا يرتب على الدولة من حيث الأصل، أية مسؤولية قانونية.

إذ إن هذا التشريع شأنه شأن التشريعات الأخرى قابل للتعديل والتغيير والإلغاء، فضلا عن أنه لا يرتب للمستثمرين الأجانب الخاضعين لأحكامه حقوقاً فردية، بشأن ما ورد فيه من حوافز ومزايا، وإنما يضعهم في مركز تنظيمي عام يجوز تعديله بالأداة التشريعية ذاتها، ومع ذلك فإن قيام الدولة المستقطبة للاستثمار بتعديل تشريعها الداخلي بشكل، يؤدى إلى الانتقاص، من الضمانات والمزايا القانونية التي كانت مقررة للاستثمار الأجنبي الوافد من شأنه أن يفضي بحسب تصورنا بصورة أو بأخرى إلى زعزعة ثقة المستثمرين في تلك الدولة، خاصة وأن ضمانات الاستثمار المتعلقة بسوق العقارات في كافة الدول– في الغالب– ما تكون غير كافية لجذب المستثمرين، وخاصة في ظل تخبط التشريعات المقررة في هذا الشأن، الأمر الذي يؤثر سلبا في عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدولة.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

---

[١] Choong Kwai Fatt, ٢٠٠٧. How to Fill In Your Income Tax Form B & Form BE. Third Edition, Info World Malaysian. P: ١٤٤.

- المطلب الأول: الوضع في مصر.
- المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا .

المطلب الأول

الوضع في مصر

لقد شهد الاستثمار العقاري في مصر ازدهارًا ملحوظًا خلال الأعوام العشرة الماضية، وذلك على الرغم مما صاحبه من مشاكل عديدة من أهمها الانفجار السكاني واختلاف أنماط الطلب على العرض وتزايد معدلات الهجرة الداخلية للمدن كما واكب ذلك زيادة إقبال الأجانب والعرب على شراء العقارات المصرية في ضوء استقرار مناخ الاستثمار في مصر وارتفاع عوائد الاستثمار العقاري في الإسكان الفاخر.

ويمثل الاستثمار العقاري في مصر أحد مرتكزات التنمية التي تهيئ مناخاً جاذبًا لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين التي تتمثل في المسكن الملائم، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الثروة العقارية في مصر تقدر بحوالي ٢٧٠ مليار جنيه مصري، كما يساهم القطاع العقاري بحوالي ٨.٦% في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧، مقابل ٨.٣% عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، كما يستوعب القطاع العقاري ١١% من إجمالي فرص العمل المتاحة داخل الاقتصاد القومي عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦[١].

ويلعب التمويل العقاري دورًا فعالاً في تنشيط وتنمية الاستثمار العقاري كما ترتبط أساليب التمويل العقاري عادة بحق من حقوق الامتياز أو الرهن وبعض الضمانات الأخرى التي يقبلها المسكن المناسب لمختلف طبقات المجتمع وفقًا لقدرات كل منها.

المطلب الثاني

الوضع في ماليزيا

---

[١] جمال محمد كبش، التحاسب الضريبي عن القيمة المضافة للمقاولات والاستثمار العقاري في ضوء معايير المحاسبة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث، جامعة بنها، العدد٢، ٢٠١٧، ص ١-٢٩.

كان النمو الماليزي يسير بشكل جيد عندما تبنت البلاد استراتيجية نمو تقوده الصادرات والتي كانت مدعومة بشدة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في التسعينيات، بينما تسببت الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧ إلى ظهور الصين كوجهة أقل تكلفة من ماليزيا ومنافسا قويا لها، حتى انتهجت ماليزيا سياسات أخرى غير التصدير وحده باعتباره العمود الفقري الاقتصادي، وجددت بعض السياسات الاستثمارية لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد، فضلا عن تحرير سوق العقارات، والذي أصبح وجهة للمستثمرين [١].

وقد كان تحفيز الاستثمار العقاري لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بعد عام ٢٠٠٠ مهمًا في تعزيز نمو ماليزيا، حيث تم تصنيفها في ٢٠٠٤ من ضمن أفضل ١٠ وجهات للاستثمار العقاري في العالم، ويرجع الفضل في ذلك إلى السياسات التي أقرتها ماليزيا والضمانات التي منحتها للمستثمرين [٢].

وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية ، كانت ماليزيا في طليعة الدول الإسلامية التي سعت إلى إنشاء سوق رأس مال إسلامي قادر على البقاء ومستدام ومجدي لتلبية احتياجات المسلمين وضمان أن تكون منتجاته وخدماته جذابة لجميع المستثمرين والمصدرين، وقد تطلب تطوير سوق رأس المال الإسلامي إنشاء مجموعة واسعة من الأدوات المالية المبتكرة والبنية التحتية لتعزيز التداول النشط من أجل تعزيز اتساع وعمق السوق، وكانت أحد أهم الفرص الاستثمارية التي أدخلت في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا هي صناديق الاستثمار العقاري الإسلامية أو صناديق الاستثمار العقاري، والتي تستثمر محافظها في الأوراق المالية المدرجة والتي تملك وتدير العقارات مثل العقارات السكنية والتجارية ومرافق التخزين والمستودعات ومواقف السيارات. وهي تختلف عن الصناديق العقارية التقليدية، ويرجع ذلك

---

[١] Ernst & Young (٢٠٠٤-٢٠١٠), identifies top ١٠ global real estate trends. Hospitality.net. Available: http://www.hospitalitynet.org/news/٤٠١٨٨٤٩.search?query=top%٢٠١٠%٢٠global%٢٠trend%٢٠real%٢٠estate%٢٠ernst

[٢] Ema Izati Zull Kepili & Tajul Ariffin Masron, Real Estate–Foreign Direct Investment–Growth in Malaysia: Re–Framing Eclectic Paradigm, International Conference on Economics, Trade and Development, IPEDR vol.٧, ٢٠١١, p. ١١٠.

إلى اشتراط الالتزام الصارم بالمبادئ التوجيهية للاستثمار الإسلامي ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنه يوفر فرصة استثمارية جديدة للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في العقارات من خلال أدوات سوق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية [١].

المبحث السادس

الأمن والادخار والبطالة

تعتبر ظاهرة انخفاض معدلات الادخار وارتفاع نسب البطالة مشكلة عالمية متعددة الأبعاد، والتي مست معظم الدول بما فيها الدول المتقدمة، وكانت بنسب مختلفة منها ما كان تحت السيطرة ومنها ما أحدث اختلالات اقتصادية واجتماعية حادة وقد أظهرت بعض الدول القدرة على معالجتها والحد من أثارها، في حين تفاقمت في بلدان أخرى وأصبحت تهدد اقتصاداتها وحتى مجتمعاتها.

وتفصيلا لما سبق، تم تقسيم المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

- المطلب الأول: الوضع في مصر.
- المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا .

المطلب الأول

الوضع في مصر

يعاني الاقتصاد المصري من انخفاض نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول التي لها تجارب تنموية ناجحة، إذ لم تتجاوز هذه النسبة (١٩%) في العقد الأخير، فما زالت استثمارات القطاع الخاص لا تتناسب مع إمكانات الاقتصاد، ويرجع ذلك

---

[١] Dr. Asyraf Wajdi Dusuki, Practice and Prospect of Islamic Real Estate Investment Trusts (I-REITs) in Malaysian Islamic Capital Market, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. ٦, No. ٢.

إلى العديد من العوامل، أهمها: انخفاض معدلات الادخار المحلي، وعدم كفاءة الجهاز المصرفي، وتردي مستوى البنية التحتية، والتغيرات المستمرة في السياسات الاقتصادية والقوانين والتشريعات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وغياب الشفافية وانتشار الفساد والمعاملة غير المتكافئة للمستثمرين، والمنافسة غير الشريفة والتجارة الموازية، وعدم توافر المعلومات والبيانات الاقتصادية وتعقد الإجراءات الإدارية.

ويعد انخفاض معدلات الادخار المحلي أحد أهم العوامل وراء انخفاض معدلات الاستثمار، وهو الأمر الذي يرجع بصورة رئيسة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وعدم ملائمة الأوعية الادخارية- الاستثمارية لاحتياجات العملاء.

ونتيجة لانخفاض معدلات الادخار تبرز أهمية العمل على زيادة واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والتي يتواضع نصيب مصر منها في ضوء الفرص الاستثمارية المتاحة بها. ورغم الطفرة التي شهدها الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة (متوسط سنوي بلغ ٨.٨٤٢ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٦ [١] في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فإن هذه الاستثمارات لم تحدث تطويرا ملموسا في هيكل الاقتصاد المصري حيث تركزت في قطاع الصناعات الاستخراجية والقطاع العقاري والأنشطة السياحية، وهو الأمر الذي يبرز ثنائية حجم الاستثمارات الأجنبية مقابل جودة الاستثمارات الأجنبية .Quantity of FDI Vs quality of FDI. ولا يمكن عزل انخفاض نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي عن أداء الاقتصاد المصري، ففي بعض المؤشرات الدولية الخاصة بالقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وفقا لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٣ تأتي مصر في المرتبة ١٠٩ عالميا من بين ١٨٥ دولة، كما تأتي في المرتبة ١٠٧ وفقا لمؤشر التنافسية العالمية (٢٠١٢- ٢٠١٣) من بين ١٤٤دولة.

---

[١] United Nations Cinference on Trade and development, Unctadastat: www.unctad.org

وتشير أحدث الإحصاءات المتاحة أن معدل البطالة في مصر تجاوز ١٢% عام ٢٠١٢[١]، وهو الأمر الذي يعكس ضخامة تحدي توفير فرص عمل كافية ولائقة لاستيعاب المتعطلين والوافدين الجدد إلى سوق العمل. وتتطلب مواجهة تحدي البطالة فهما دقيقا لديناميكيات سوق العمل والتعرف على الاختناقات الموجودة على جانبي العرض والطلب على العمل. كما يتطلب الفهم السليم لمشكلة البطالة بدوره الإحاطة بعدد من الإشكاليات التي ترتبط بها، ومن أهمها زيادة الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنويا نتيجة الخصائص الديمغرافية للسكان وارتفاع نسبة الشباب إلى إجمالي السكان، وتركز الاستثمارات في الأنشطة غير كثيفة العمل وتركزها الجغرافي في المدن الكبرى والمراكز الحضرية، وتعد العوائق أمام نمو المشروعات متوسطة وصغيرة الحجم وصعوبة حصولها على التمويل الكافي، وتميز هيكل الطلب على الوظائف بارتفاع نسبة حاملي الشهادات الجامعية، وقصور منظومتي التعليم والتدريب المهني على إشباع متطلبات سوق العمل وأصحاب الأعمال، وعدم كفاءة التشريعات والقوانين المنظمة لسوق العمل. ويتطلب التشخيص السليم لمشكلة البطالة أيضا الإحاطة بخصائص المتعطلين من حيث المؤهلات العلمية والخبرات، ومستوى الأجر المقبول، وفترة التعطل، والفئة العمرية، والنوع.

ويعتمد معدل نمو مستوى التوظف بصورة أساسية على عوامل ثلاثة: الأول معدلات النمو في الطاقة الإنتاجية، وعلى وجه الخصوص معدلات نمو القطاعات الإنتاجية كثيفة العمل، وهو الأمر الذي يرتبط بنمو الاستثمارات. الثاني: التغيرات التي تطرأ على طرق وأساليب الإنتاج. الثالث: مدى ملائمة مؤهلات وخبرات الباحثين عن الوظائف مع متطلبات سوق العمل، أي مدى التوافق بين هيكل الطلب على وأعرض عن العمل.

وفي حين كان الاعتقاد السائد أن عجز الاقتصاد المصري على خلق فرص عمل كافية ولائقة رجع بصورة رئيسية إلى تدهور جودة التعليم وعدم قدرة النظام التعليمي على مواكبة متطلبات السوق، فإن هناك إدراكا متزايدا[٢] إلى أن مشكلة البطالة تكمن جذورها في

---

[١] IMF, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia Department, (Washington, D.C.: International monetary Fund, May ٢٠١٣), P.٨.

[٢] UNDP, Arab Development Challenges Report ٢٠١١, P.٤٣.

جانب الطلب بأكثر مما تكمن في جانب العرض: إذ يرجع عدم القدرة على خلق وظائف جديدة في الأساس إلى انخفاض معدلات الاستثمار في رأس المال الثابت من ناحية، وتوجه الاستثمارات الجديدة نحو القطاعات ذات العوائد المرتفعة السريعة، وتراجع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية التي تتطلب استثمارات طويلة الأجل والقادرة على توفير المزيد من فرص العمل اللائقة من ناحية أخرى. وربما يدعم الفرض القائل بأن مشكلة البطالة تكمن في جانب الطلب بأكثر من جانب العرض التقديرات [1] التي تشير إلى انخفاض مرونة الناتج/ التوظف حيث بلغت ٠.١١٧ خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، وهي أقل من المتوسط الدولي الذي يبلغ ٠.٣٨٧، وهو ما يعني أن تخفيض البطالة في مصر يتطلب معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

ونتيجة للطبيعة البنيوية لمشكلة البطالة فإن مواجهتها تتطلب العمل على:

- زيادة معدلات الاستثمار/ النمو الاقتصادي.
- زيادة مرونة الناتج/ التوظف.
- تطوير نظام التعليم ومنظومة التدريب المهني التأهيلي.
- صوغ سياسات اقتصادية كلية وقطاعية أكثر فعالية واتساقا وتطوير تشريعات وقوانين العمل.
- وضع استراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق التوافق بين هيكل الطلب على العمل وهيكل العرض من العمل وذلك من خلال توجيه المؤسسات التعليمية لتوفير الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وختاما تجدر الإشارة إلى أن سبب تأخر التنمية في مصر يرجع إلى السياسات الاقتصادية المتبعة التي لا تعمل على تحقيق مبدأ العدالة وتعمل على ارتفاع معدلات التضخم

---

[1] بلقاسم العباس، اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل، المنتدى الإقليمي حول اقتصادات الربيع العربي" ١٧- ١٨ ديسمبر ٢٠١٢، المملكة الأردنية الهاشمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٢، ص٣٠.

في توزيع الثروات مما أدي إلى زيادة تفشي ظاهرة الفقر الأمر الذي يؤكد أن انتشار الفقر هو انعكاس لرفع يد الدولة عن المرافق والخدمات الأساسية المنصوص عليها في المواثيق ويساهم انتشار الفقر في تفجر العنف وارتفاع معدلات الجريمة بكافة أشكالها. حيث من المسلمات أن إشباع حاجات الإنسان (المادية والنفسية) من أولويات نشاط الدولة حيث ينبغي عليها توفير حاجات الإنسان الضرورية.

المطلب الثاني

الوضع في ماليزيا

انتهجت ماليزيا مجموعة من الخطط والسياسات في سبيل تحقيق أهدافها، واستطاعت من خلالها تحقيق إنجاز تنموي وذلك دون تبني النهج الغربي في عملية التحديث، بل اعتمدت على ثقافتها الخاصة التي تقوم على مبادئ الدين الإسلامي، حيث رأت أن التعامل مع أزمة سوء توزيع الثروة داخل مجتمعها، لا يجب أن يتم من خلال الإعانات والدعم للعاطلين، كما هو الحال في المجتمعات الغربية بل عن طريق اتباع استراتيجية الحد من البطالة بتوفير فرص عمل للشباب.

وخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية، خاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل مكافحة الفقر أقدمت ماليزيا على البرامج التالية [١]:

١- **برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا**

يقدم هدا البرنامج فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، فقام البرنامج بإنشاء العديد

---

[١] حسن محمد صالح، النهوض الماليزي- قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٢٤.

من المساكن بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء.

٢- **تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز والفوارق الاجتماعية**

بإنشاء برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للسكان الأصليين مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات ويمكن للفقراء أن يستثمروا جزءا من هذه الأموال في شراء الأسهم.

٣- **برنامج أمانة اختيار ماليزيا**

وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الوطنية من مختلف الولايات ويهدف إلى التقليل من الفقر المدقع عن طريق زيادة مدا خيل الأسر الأشد فقرا بتقديم قروض بدون فوائد للفقراء كما تقدم الحكومة قروضا بدون فوائد للبرنامج من اجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة والمشروعات الأعمال الصغيرة.

٤- **منح الإعانات المالية للفقراء**

قامت الحكومة بمنح إعانات مالية للأفراد والأسر كتقديم إعانة شهرية تتراوح بين ١٣٠ و٢٦٠ $ أي ما يعادل عشرة آلاف إلى عشرين ألف دينارا جزائري شهريا لكل من يعول أسرة وهو غير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة، وتنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة [١].

٥- **تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية**

[١] فاطمة الزهراء طلحاوي، سياسات **مكافحة الفقر في ماليزيا**، جامعة أدرار، مجمع مدخلات الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، الجزائر، ٢٠١٤.

كما أسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الأسيوية، كما قامت الحكومة بتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

٦- **توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة** بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهربائية وقامت بتوسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في المدن في إطار إستراتيجية٢٠٢٠ التي بدأت في ١٩٨١ في عهد رئيس الوزراء مهاتير محمد.

٧-**تدعيم الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة**، كما أتاحت الحكومة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة.

كما اهتمت ماليزيا بإنشاء ما يسمى بمناطق النمو الاقتصادي وهي خمس مناطق:

- اسكندر ماليزيا في جنوب ولاية جوهر.
- المنطقة الاقتصادية الشمالية.
- منطقة الساحل الشرقي الاقتصادية
- منطقة صباح التنمية.
- منطقة ساراواك للطاقة المتجددة.

أما الاختيار الصناعي فاعتمدت التقنيات العالية والبناء على المعرفة والصناعات ذات الكثافة في رأس المال مما أدى أن "تشكل البضائع الصناعية المصدرة أكثر من ٧٠% من إجمالي صادرات البلد في ٢٠٠٨[١].

كما عملت على تطوير البنية التحتية والبنية التجارية، أما قطاع الخدمات فقد عرف نموا ملحوظا وصل ٧.٩% في ٢٠٠٨[٢].

---

[١] مهاتير محمد، التجربة الماليزية، مرجع سابق، ص ١٤.

[٢] المرجع السابق.

الخاتمـــــــة

إن تحقيق مناخ من الأمن والاستقرار في المجتمع، الأمن على المال والنفس والعرض وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تطبيق القوانين التي أقرها البرلمان باعتباره ممثلا الكل أفراد المجتمع، هذا المناخ هو أمر ضروري وحتمي ليس فقط للقيام بمختلف الأنشطة المحققة للتنمية. وإنما لاستمرار وضمان بقاء النتائج الإيجابية للجهود التنموية في المجتمع.

ومعلوم أن الاستثمار يعتبر من أهم العوامل الحاسمة في تحقيق التقدم الاقتصادي، كما أن تحقيق هذا التقدم يهدف إلى الارتفاع المتواصل في قيمة الناتج القومي أو الدخل القـــومي الحقيقي الذي يتوصل إليه الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد المتاحة، وذلك عن طريق معدل نمو اقتصاد أكبر من معدل نمو تزايد السكان. والشرطان الرئيســـان للتقـــدم الاقتصادي هما: الاستقرار الأمني في البلاد الذي يعمل على إحداث دفعات قوية ومتواصـــلة للبحوث العلمية والفنون الإنتاج من ناحية، وزيادة متواصـــلة فـــي تـــراكم رؤوس الأمـــوال الإنتاجية من ناحية أخرى.

وإدراكا لأهمية الاستثمار كشرط حتمي للتقدم الاقتصادي سعت كافة الدول لتحســـين المناخ الأمني الذي يحفز الأفراد على استثمار أموالهم وتشغيل طاقتهم، والانخراط في الأعمال الإنتاجية – والتي تتطلب فترة حضانة طويلة نسبيا – يستردون بعدها نتاج جهـــدهم وثمـــرة عرقهم ومردود استثماراتهم. أما في ظل مناخ الخوف وعدم الاستقرار، والذي ينتج عن جرائم الإرهاب – بصفة خاصة والجرائم التقليدية والاقتصادية بصفة عامة، فإن الأفراد يميلون إلى اكتناز أموالهم وحجبها عن التداول من أجل حمايتها أي أنهم يحجمون عن استثمار مدخراتهم خشية فقد أموالهم ومصادرة جهدهم وضياع عرقهم لذلك يسود الانكماش ويـــنخفض الإنتـــاج ويتقلص الدخل وتقل الرفاهية، وكذلك يتضاءل تدفق الاستثمارات الأجنبية، وينخفض تـــوطن فروع للشركات العالمية بهدف الاستفادة من المزايا النسبية التي توفرها الموارد المتاحة.

أولا: النتائج:

وقد توصلنا في ختام بحثنا في موضوع "كفاءة المؤسسة الأمنية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية"، ومن خلال استعراضنا الوضع في مصر والوضع في ماليزيا، إلى النتائج الآتية:

١. الاستقرار الأمني عامل رئيسي من عوامل التنمية الاقتصادية، لذا فكفاءة المؤسسة الأمنية تنعكس بالضرورة وبتأثير مباشر على التنمية الاقتصادية، وفضلا عن دورها الأمني كأساس مهامها، إلا أن لها انعكاس على الوضع الاجتماعي والثقافي والبيئي للمجتمع أيضا، إذ تُعد هي الضمانة الأولى لأي خطوة يخطوها المجتمع للأمام من أجل نجاحها واستمرارها.
٢. يعد سببا رئيسيا من أسباب نجاح تجربة ماليزيا الاقتصادية هو إحداث حالة استقرار أمني في البلاد جمعها هذا النمو الاقتصادي، فكما سبق ذكره أنها كانت في حالة تخبط واضطراب سياسي وتنازع على السلطة، مما أفقدها استقرارها الأمني، الذي بمجرد أن حلَّ مع مقومات الإصلاح الأخرى شهدت ماليزيا هذا التطور الاقتصادي الذي نراه اليوم.
٣. ينعكس الاستقرار الأمني بصورة واضحة على جذب الاستثمارات بالدولة، ولذا يجب وضع خطط مدروسة بهدف استقطاب رأس المال الخارجي للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

ثانيًا: التوصيات:

وختاما نوصي بما يلي:

١. إن أحد أهم الشروط الأساسية للتحول إلى النموذج التنموي الجديد وتحديث وتنويع القاعدة الإنتاجية، هو توافر خدمات البنية التحتية بالقدر والجودة الملائمة.
٢. ضرورة تحقيق استقرار سياسي وأمني تام في مصر كخطوة أولى نحو جذب مزيد من الاستثمارات وتحسين البيئة التشريعية الاقتصادية، فضلا عن ضرورة الإسراع بإجراءات التقاضي لتدعيم عنصر الأمان حفاظا على أموال المستثمرين وتبسيط الإجراءات وتحديدها وتخفيف حدة التشابكات بين القوانين توفيرا للوقت والجهد

والتكلفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة في الاقتصاد وتدعيم البنية الأساسية وتبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لتعزيز القدرات التنافسية للإنتاج الوطني.

قائمة المراجـــع

أولا: المراجع العربية:

أ- الكتب:

١. جمال حمدان، شخصية مصر- دراسة في عبقرية المكان، دار الهلال للنشر والتوزيـــع، ج٤، ١٩٩٥.

٢. مهاتير محمد، التجربة الماليزية: نهضة أمة، مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٦.

٣. معوض عبد التواب، المستحدث في التحكيم التجاري الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٤. محمد رأفت إسماعيل، علي جمعة الشكيل، الطاقة المتجددة، القاهرة، مكتبـــة الشـــروق، ١٩٨٨.

٥. د. أحمد فتحي سرور، الجرائم الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.

٦. خيري مصطفى كتانة، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، ١٩٩٨.

٧. محمد أبو نصار، عقلة المبيضين، "التهرب من ضريبة الدخل في الأردن"، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٠.

٨. حسن محمد صالح، النهوض الماليزي- قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.

ب- الرسائل العلمية والأوراق البحثية:

١. فاطمة الزهراء طلحاوي، سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا، جامعة أدرار، مجمع مدخلات الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، الجزائر، ٢٠١٤.

ج- المجلات والدوريات والمواقع الإلكترونية:

١. هيئة التنمية الماليزية، الاستثمار في ماليزيا: http://www.mida.gov.my/arabic/index.php?page=invest-in-malaysia

٢. الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my

٣. الهيئة العامة للاستعلامات، "التنمية المستدامة والموارد المائية في مصر: المياه وأهميتها للكائنات". http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=١٠٨٢

٤. حسني ثابت، "التلوث يهدد الثروة السمكية في مصر"، ملفات مصرية، موقع أخبار مصر، ٢٠٠٩/٧/٧. http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=٧١٥٧٨

٥. مؤسسة حابي للحقوق البيئية، "المياه في جمهورية مصر العربية"، ٢٠١٢/٣/٢٨. http://hcer.info/ar/?p=٢٠٩

٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "مصر في أرقام"، مارس ٢٠١٢.

٧. وزارة المالية (مصر): http://www.mof.gov.eg.

٨. وحدة التخطيط الاقتصادي، وزارة المالية، مصرف نيغارا ماليزيا والتقرير السنوي لبرنامج التحول الاقتصادي لعام ٢٠١٢.

٩. عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، رقم العدد٤٥١، الشهر ٥، السنة ٣، مجلة الوعي الإسلامي، دولة الكويت، د.ت.
١٠. وحدة التخطيط الاقتصادي، وزارة المالية، مصرف نيغارا ماليزيا والتقرير السنوي لبرنامج التحول الاقتصادي العام ٢٠١٢.
١١. التقرير السنوي لبرنامج الحكومة من أجل التحول لعام ٢٠١٢. http://www.pemandu.gov.my/gtp/annualreport٢٠١٢/upload/Eng_GTP٢٠١٢_AR
١٢. عبد الحفيظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، ع ٤٥١، الكويت، ٢٠١٤.
١٣. جمال محمد كبش، التحاسب الضريبي عن القيمة المضافة للمقاولات والاستثمار العقاري في ضوء معايير المحاسبة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث، جامعة بنها، العدد٢، ٢٠١٧.
١٤. رشا قناوي، استثمر في مصر: الطاقة المتجددة، القاهرة، الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٠٨.
١٥. نسرين اللحام، سماء سليمان، رانيا صبري، نحو الاستغلال الأمثل لموقع مصر الجغرافي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠٠٨.

سابعًا- القوانين والتشريعات والاتفاقيات والمواثيق الدولية:

١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م. انظر في ذلك: الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة: www.un.org/index.html.
٢. اتفاقية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة والمواطنين العرب بتاريخ ١٩٧٤/٠٦/١٠ التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠ أغسطس ١٩٧٦ بعد أن صادق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية في ديسمبر ١٩٧٤.

ثانيًا:المراجع الأجنبية:

١. Choong Kwai Fatt, How to Fill In Your Income Tax Form B & Form BE. Third Edition, Info World Malaysian, ٢٠٠٧.

٢. Ernst & Young (٢٠٠٤-٢٠١٠), identifies top ١٠ global real estate trends. Hospitality.net. Available : http://www.hospitalitynet.org/news/٤٠١٨٨٤٩.search?query=top%٢٠١٠%٢٠global%٢٠trend%٢٠real%٢٠estate%٢٠ernst

٣. Ema Izati Zull Kepili & Tajul Ariffin Masron, Real Estate–Foreign Direct Investment–Growth in Malaysia: Re-Framing Eclectic Paradigm, International Conference on Economics, Trade and Development, IPEDR vol.٧, ٢٠١١, p. ١١٠.

٤. Dr. Asyraf Wajdi Dusuki, Practice and Prospect of Islamic Real Estate Investment Trusts (I-REITs) in Malaysian Islamic Capital Market, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. ٦, No. ٢.

٥. United Nations Cinference on Trade and development, Unctadastat: www.unctad.org

٦. IMF, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia Department, (Washington, D.C.: International monetary Fund, May ٢٠١٣).

٧. UNDP, Arab Development Challenges Report ٢٠١١.

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحـــة
المقدمة	٢
موضوع البحث	٣
أهمية البحث	٣
أهداف البحث	٣
إشكالية البحث	٤
منهج البحث	٤
خطة البحث	٤
الفصل الأول: **الأداء الأمني ومدى ارتباطه بالأداء الاقتصادي**	٤
المبحث الأول: الأمن ومعدل النمو الاقتصادي	٥
المطلب الأول: الوضع في مصر	٦
المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا	٨
المبحث الثاني: كفاءة الأمن ومعدل الفصل في المنازعات	٨
المطلب الأول: الوضع في مصر	٨
المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا	١٠
المبحث الثالث: الأمن وتخصيص الموارد النادرة	١٥
المطلب الأول: الوضع في مصر	١٦

المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا	١٩
المبحث الرابع: الأمن والتهرب الضريبي والأسعار	٢١
المطلب الأول: الوضع في مصر	٢٢
المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا	٢٤
المبحث الخامس: الأمن وسوق العقارات	٢٥
المطلب الأول: الوضع في مصر	٢٦
المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا	٢٦
المبحث السادس: الأمن والادخار والبطالة	٢٧
المطلب الأول: الوضع في مصر	٢٨
المطلب الثاني: الوضع في ماليزيا	٣٠
الخاتمة	٣٢
النتائج	٣٣
التوصيات	٣٣
قائمة المراجع	٣٣